

مصر تراهن على صناديق الاستثمار لجذب الأموال الأجنبية

«إن. أي كابيتال» ذراع الحكومة لتمويل الشركات بعيدا عن البنوك



صناعة الغذاء في قلب الاستثمارات

بلدان أخرى بمنطقة الشرق الأوسط. وتحتاج صناديق الاستثمار المرتقب تأسيسها إلى تنوع المحافظ الاستثمارية في سوق المال، من خلال طرح أسهم شركات عالية السيولة وسريعة العائد على رأس المال، ما يعزز توجيه رؤوس الأموال لتلك القطاعات، وسط تلبية هذه الصناديق للفرص الاستثمارية التي تبحث عنها الاستثمارات.



ولتعزيز الاستثمار المباشر عبر هذه الصناديق، هناك حاجة لأوعية استثمارية تستهدف تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأخذ في التوسع، والتي تضاعف معدلات النمو الاقتصادي.

ولفت معهد التمويل الدولي إلى أن مديري المحافظ الاستثمارية قاموا بوضع نحو 30.7 مليار دولار في أسواق الأسهم والسندات في الاقتصادات الناشئة، مع إقبال المستثمرين على شراء الأصول عالية المخاطر، وسط تيسير تقدي من بنوك مركزية رئيسية.

وترفع هذه الحزمة المالية مجمل التدفقات إلى أسواق الأسهم والسندات في الاقتصادات النامية إلى 310 مليارات دولار.

الأسواق والاستحواذ على حصص حاكمية في الشركات.

وأضاف لـ "العرب"، أن "تأسيس صناديق الاستثمار حاليا فرصة مناسبة لتعزيز أداء الأسواق، وجذب مستثمرين جدد في ظل تسارع الدول في منح لوائح كورونما للمواطنين لاجل تسريع وتيرة التعافي من الوباء، الأمر الذي يعظم عوائد رؤوس الأموال للمستثمرين".

وتعد صناديق الأسهم الأكثر جذبا للمستثمرين الأجانب، فلد مصر حاليا فرصة مواتية لجذب الاستثمارات في ظل الاستقرار الاقتصادي والسياسي المحفوظ، وفق شهادات المؤسسات الدولية، كما أن التشريعات والقوانين أصبحت ملائمة لجذب المزيد من الاستثمارات.

وشهد العام الماضي تراجعاً في الاستثمارات الأجنبي بمحافظ الأسواق الناشئة بنسبة 13 في المئة مقارنة بعام 2019، مسجلة مستوى 313 مليار دولار. وظهرت أرقام شهر ديسمبر الماضي، أن الأوراق المالية للأسواق الناشئة استقطبت نحو 45.9 مليار دولار، منها 29.3 مليار دولار ذهبت إلى الأسهم بنسبة 63.8 في المئة.

وأكد خبير إدارة الاستثمار المصري كريم عبدالعزيز، أن "تأسيس صناديق استثمار فكرة جيدة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، لكن استمرار جائحة كورونا يتطلب تقديم محفزات لجذب الأجانب لدخول السوق المصرية".

وأشار لـ "العرب"، إلى "أن هناك عددا من الحوافز لابد أن تقدمها الحكومة للمستثمرين لبيت الثقة في نفوسهم، عبر تأسيس صناديق استثمار في السندات وأدوات الدخل الثابت، وتمنح المستثمرين عوائد أعلى من مثيلاتها على الدولار في

لاين" للوساطة في الأوراق المالية لدعم أنشطة "إن.أي كابيتال".

وتستهدف مصر عبر تلك الخطوة تعزيز الثقة في مناخ الاستثمار، بعد أن أعلنت بعض الشركات الخليجية نيته دخول السوق المصرية، في قطاعات التعليم والصحة والطاقة والرياضة. ويستعد صندوق مصر السيادي، الذي دشنته القاهرة قبل عامين، لإطلاق أربعة صناديق استثمار فرعية، تعمل في قطاعات الخدمات الصحية والبنية الأساسية والتصنيع الغذائي والزراعي والخدمات والتكنولوجيا المالية، بالتعاون مع مستثمرين بالقطاع الخاص.

ورصدت مؤشرات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تصدر السعودية قائمة أكبر الدول الخليجية المستثمرة في الخارج بحصة بلغت 49 في المئة من إجمالي حجم الاستثمارات مجتمعا 4.9 مليار دولار، خلال الربع الأول من العام المالي، تلتها الإمارات بنحو 38 في المئة ثم البحرين بنسبة 10 في المئة، وحلت الكويت رابعا بنحو واحد في المئة.

وتواكب هذه الخطوات توقيع مصر لاتفاق مع الإمارات على تأسيس منصة استثمارية بنحو 20 مليار دولار العام الماضي، حيث تتمكن القاهرة عبرها من جذب استثمارات متنوعة من المنطقة العربية.

وقال عصام خليفة خبير إدارة صناديق الاستثمار، "إن جميع دول العالم تمر بأزمة اقتصادية طاحنة بسبب تداعيات كوفيد - 19، ما أدى إلى تراجع أسواق المال بحدة العام الماضي، وأصبحت أسعار الأسهم متدنية عند مستويات جاذبة على الاستثمار، ما يمثل فرصة للمستثمر طويل الأجل، لدخول

تطرح القاهرة صناديق الاستثمار كرافد مهم لتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في المناخ الاقتصادي بمصر، باعتبار أن الصناديق مؤسسات مالية رشيدة تستطيع تعظيم العائد على رؤوس الأموال، بشكل أكثر استقرارا وبعيدا عن تقلبات الأسواق. وتستهدف الحكومة من الدفع بالآلية الجديدة تشجيع المستثمرين الأجانب على الدخول في مجالات سريعة العائد، بدلا من البحث عن مقاصد استثمارية خارجية.



محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - كشفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية عن تدشين صناديق استثمار جديدة خلال أيام، بهدف جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية للبلاد، فضلا عن حفز همم الاستثمارات المحلية لتوسيع نطاق أعمالها.

ويضم نشاط الصناديق الجديدة مجالات إدارة الأصول وترويج الاكتتابات للشركات، من أجل توفير سيولة نقدية وحزم تمويلية، تعزز قدراتها على دخول السوق المصرية لتمويل توسعاتها المستقبلية.

وتراجع معدل الاستثمار المباشر في مصر خلال العام المالي 2019 - 2020 بنحو 9.5 في المئة متأثرا بتداعيات وباء كورونا على أداء حركة رؤوس الأموال، محليا ودوليا، وانخفض إلى 7.4 مليار دولار مقارنة بحوالي 8.2 مليار دولار في عام المقارنة السابق عليه.

ودفعت القاهرة بصناديق الاستثمار بوصفها أداة جاذبة تشجع على تحقيق التمويل المالي، فضلا عن قدرتها على حفز الاستثمارات المتعددة على البقاء في السوق المصرية وتوجيه أموالها صوب الصناديق، بدلا من البحث عن مقاصد استثمارية أخرى.

وتتيح صناديق الاستثمار أوعية متنوعة، تحفز همم المواطنين والمؤسسات المحلية والأجنبية على الاستثمار في أسواق المال والحصول على عائد مجز، وفي ذات الوقت توفير رؤوس الأموال للشركات للتوسع وتوفير فرص عمل جديدة.

وإمعانا في طمأنة أصحاب الأموال، وشبعت وزارة التخطيط المصرية نطاق أعمال شركة "إن.أي كابيتال"، وهي الذراع الاستثمارية لبنك الاستثمار القومي المملوك للحكومة، لتصبح لاعبا في القطاع المالي غير المصرفي بغية توفير حزم مالية للشركات من خارج البنوك.

ولتعزيز هذا الاتجاه، استحوذ بنك الاستثمار القومي على شركة "عربية أون عمان" - توفع البنك الدولي أن يسجل الاقتصاد الأردني نموا بنسبة 1.8 في المئة خلال العام 2021، ليرتفع في العام المقبل إلى 2 في المئة.

وتوقع البنك في تقرير له حول الآفاق الاقتصادية العالمية، أن ينمو النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 2.1 في المئة خلال العام الجاري، ما يعكس الضرر الدائم الناجم عن جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط.

وأوضح أن التعافي الاقتصادي يتوقف على مدى احتواء الجائحة، واستقرار أسعار النفط، وعدم تصاعد التوترات الجيوسياسية مجددا في المنطقة، لافتراض توزيع لوائح لفايروس كورونا في النصف الثاني من العام. وبالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط، من المتوقع أن يتعافى النمو إلى 1.8 في العام الجاري، بدعم من عودة الطلب على النفط إلى الوضع الطبيعي والتخفيف المقرر لخفض إنتاج النفط في بلدان "أوبك" والدعم على صعيد السياسات

الكساد يضرب سوق الملابس في المغرب

انهيار الطلب بفعل العزل يتسبب في فائض المعروض

ضرب الكساد تجارة الملابس الجاهزة في المغرب، حيث قادت إجراءات العزل وفترة الحجر الصحي إلى عرقلة مواسم ذروة البيع المرتبطة بالمناسبات والأعياد. وهذا الأمر تسبب في تراجع الطلب إضافة إلى فائض المعروض، وهو ما انعكس سلبا على حجم معاملات القطاع.

الرباط - يعيش قطاع الملابس الجاهزة في المغرب على وقع كساد غير مسبوق بفعل تداعيات جائحة كورونا التي ضربت التسوق وقوضت إمدادات السلع، حيث تشهد الأسواق حالة من الركود مما علق متابع المهنيين في مخزوناتهم من بات يتكبدها القطاع.

ويكافح قطاع الملابس أزمة مزدوجة في العرض والطلب على السواء، إذ يواجه تجار الجملة والتفصيل مشكلة الفائض الكبير في مخزوناتهم من المنتجات القديمة وحتى من المنتجات التي لم تجد طريقها إلى التسويق خلال العطلة الصيفية.

وعلى صعيد الطلب، فإن التوقف المفاجئ للنشاط إبان فترة الحجر الصحي الشامل الذي فرض من مارس إلى يونيو 2020 من أجل وقف تفشي فايروس كورونا المستجد، فرض على المستهلك المغربي التقليص بشكل كبير من نفقاته الشخصية لاقتران الملابس والتركيز على الحاجيات الضرورية كالغذاء والصحة ودفع الرسوم المدرسية والإيجار.

ونسبت وكالة الأنباء المغربية لحمد، وهو صاحب متجر للملابس الجاهزة بدرب عمر في الدار البيضاء، قوله إن "عام 2020 كان كابوسا بالنسبة لبنا.

ومع ذلك، فإن هذا الخيار لا يكون دائما مجديا نظرا لطبيعة هذا القطاع الذي يعتبر التحول فيه إلى التجارة الإلكترونية أمرا صعبا، لأن أفضل الظروف لشراء وبيع الملابس الجاهزة تتمثل في الحضور الفعلي للزبون لانتقاء وارتداء الملابس التي تناسبه.

ويتطلب نشاط التجارة الإلكترونية وضع استراتيجية لوجيستية مهيكلية بشكل جيد حتى لا تتحول إلى مغامرة غير محسوبة العواقب.

ويتعلق الأمر على الخصوص بوسيلة إيصال الطلبات وتكاليف التوصيل، ونمط الدفع (نقدا أو الدفع الإلكتروني أو التحويل)، وعملية إعادة الاستبدال والمنتجات، والتسويق للوصول إلى جمهور واسع على شبكة الإنترنت.

وتظهر الأرقام الرسمية تراجع قيمة صادرات المصانع بحوالي 627 مليون دولار خلال الفترة الممتدة ما بين يناير ومايو الماضيين، مقابل مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، مسجلة تراجعا بقيمة 400 مليون دولار.

ولجا أصحاب المصانع إلى السوق المحلية لبيع الألبسة والملابس الجاهزة بعد تراجع صادراتهم بنسبة تجاوزت 38 في المئة نظرا لخلق الحدود وتقلص المبادلات التجارية.

وكان العاملون في القطاع قد طالوا بمنحهم قروضا من أجل مساعدة الشركات التي هي في وضعية صعبة، على العودة إلى النشاط مجددا مع ضرورة الإعفاء من جميع الفوائد، وفي حالة عدم سدادها يتم تحويلها إلى قروض دون توظيف للفوائد لمدة 5 سنوات.

وسعى القطاع إلى التكيف مع أزمة الوباء، حيث أنتج 7 ملايين كمائة أقية ومليون كمائة قماشية تخرج كل يوم من سلاسل الإنتاج المغربية.

ولتعزيز الثقة في المنتج المحلي وسبق وطالبت جمعية الشركات المتوسطة والصغيرة لصناعة النسيج والألبسة، باتخاذ قرارات لدعم علامة "صنع في المغرب" ودعم القدرة التنافسية للمنتج المحلي في وجه المنتجات الأجنبية، واعتماد سياسة حمائية إلى جانب إعفاء ضريبي كسبي للقطاع بصفته قطاعا متضررا 100 في المئة.

وتقول جمعية الشركات المتوسطة والصغيرة لصناعة النسيج والألبسة، إن القطاع تأثر سلبا بفترة الحجر الصحي التي دامت أكثر من ثلاثة أشهر، بعدما استغرق أغلب الفترة المهمة من الموسم التجاري والمناسبات والأعياد، ما ساهم في تراكم كميات كبيرة من السلع الموسمية لدى التجار والمعامل والمصانع.

وتضع هذه الوضعية الصعبة التجار أمام معادلة صعبة، حيث تفرض تصفية المخزون الحالي من أجل الاستعداد بشكل سريع لموسم تخفيضات فصل الشتاء، أو منح أنفسهم وقتا إضافيا من خلال المراهنة على موسم ربيع 2021 الذي

نسيج يراكم غبار الركود



نسيج يراكم غبار الركود

البنك الدولي يتوقع نمو الاقتصاد الأردني

والاستثمار التي تهدف إلى نمو مستدام أقل اعتمادا على الدين الحكومي. وفي وقت سابق توقع البنك الدولي أن يشهد النشاط الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعافيا معتدلا في عام 2021، مشيرا إلى وجود العديد من التحديات بسبب جائحة فايروس كورونا المستجد.

وقال البنك ومقره واشنطن، إن الوباء تسبب في عام 2020 في انكماش اقتصادات المنطقة بنسبة 5 في المئة، مما أدى إلى إلغاء الكثير من الوظائف وإلى زيادة حادة في عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر بأقل من 5.5 دولار في اليوم.

وقال البنك إنه يتوقع أن يتعافى النمو لدى الدول المصدرة للنفط إلى 1.8 في المئة هذا العام "مدعوما بعودة الطلب على النفط إلى طبيعته والتخفيف المقرر لتخفيضات إنتاج النفط في مجموعة أوبك+ بالإضافة إلى الإلغاء التدريجي للقيود المحلية المتعلقة بفايروس كورونا المستجد".

1.8 في المئة توقعات نمو الاقتصاد الأردني في العام الحالي حسب البنك الدولي

وأوضح أن الأولويات العالمية على صعيد السياسات في الأمد القريب تتمثل في السيطرة على انتشار الفايروس وضمان سرعة توزيع اللقاحات على نطاق واسع، بهدف دعم التعافي الاقتصادي. وبين البنك الدولي أن السلطات ستحتاج إلى تيسير دورة إعادة

والتخفيف التدريجي للقيود المحلية المرتبطة بالجائحة. وأوضح البنك في تقريره أنه قد يؤدي هبوط أسعار النفط أو حدوث تقلبات سعرية شديدة أو تمدد خفض إنتاج "أوبك"، إلى عرقلة النمو في اقتصادات الأسواق الناشئة المصدرة للنفط والبلدان النامية في المنطقة.

كما أن البلدان المستوردة للنفط قد تتأثر أيضا بتراجع أسعار النفط بانخفاض تحويلات المغتربين العاملين في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، وهبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من تلك البلدان.

وتوقع البنك أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4 في المئة عام 2021، بافتراض أن التوزيع الأولي للقاحات فايروس كورونا سيصبح واسع الانتشار خلال العام الحالي. وأوضح البنك الدولي أن التعافي سيكون ضعيفا على الأرجح، ما لم يتحرك صانعو السياسات لكبح جماح الجائحة وتطبيق إصلاحات لتعزيز الاستثمار.